دراسة مهمة يناقشها مجلس الشعب

ربط التطور والأمن الصناعى بقانون المرور الجديد

تتجه الدولة حالياً لاصدار قانون جديد للمرور تتلاشى معه جميع الثغرات التى ظهرت بالقانون المعمول به حالياً. وفى سبيل اصدار هذا القانون الجديد تتناول الجهات المعنية بالدراسة والتحليل كل الأنشطة ذات العلاقة بقانون المرور ليصدر القانون الجديد محققاً اهدافه القومية.

ويقول د. نادر رياض رئيس شعبة صناع أوعية الضغط وأجهزة الاطفاء ان النشاط الصناعى يأتى على رأس الانشطة ذات العلاقة المباشرة الكبيرة بقانون المرور باعتبار ان قانون المرور هو التشريع الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم انشطة النقل بالكامل، فنقل البضائع يشكل أحد المدخلات المهمة فى المنظومة الصناعية، من هنا تبرز أهمية مراعاة الصناعة ودورها الاقتصادى المهم ومكانتها على خريطة الاقتصاد القومى وضرورة توفير وتهيئة واحكام اساليب التداول والنقل بحيث لا تؤثر سلباً على جودة المنقولات سواء كانت مواد خام ومستلزمات انتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع يتم تصديرها أو استيرادها كذا تأمين حاجة الصناعة للطرق التى تسهل الحركة عليها دون معوقات معطلة بسبب ما ينجم من حوادث واخطار ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الانضباط المرورى الذى يوفره ويضمنه قانون المرور.

د. نادر رياض

وتتضح ايضاً اهمية الصناعة وارتباطها الوثيق بالانضباط المرورى باعتبار ان الصناعة هى التى توفر وسائل النقل وتجهيزاتها المناسبة بما يحقق الامن والسلامة، والحفاظ على البيئة وكلها اهداف قومية عليا.

وقد اعد د. نادر رياض دراسة سوف تناقش فى مجلس الشعب فى هذا الاطار عن اهمية ان يراعى مشروع قانون المرور المعدل اصدار تراخيص نقل نوعية لتلائم الاستخدامات المختلفة لعمليات النقل بما يحافظ على امن الافراد والسلع والطريق لابراز اهمية ذلك طبقاً لطبيعة المواد المنقولة ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية للحفاظ على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية، ومنع الاخطار والحوادث والتلوث البيئى من ناحية أخرى.

ويقسم د. نادر رياض رؤيته فى هذه المسألة إلى 3 قطاعات الأول يتعلق بنقل الحاويات 20 قدماً و40 قدماً فنجد ان سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنياً صحيحاً، ومن ثم انتفاء تأمين عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ انه كثيراً ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتتهشم الكابينة ومن بداخلها بالاضافة لما يترتب على ذلك من تلفيات للمواد المنقولة أو اعطال للطريق واهدار للوقت والجهد والمال.

وفى هذه النقطة يطالب د. نادر باصدار ترخيص نوعى لسيارات تجهز خصيصاً وتميز لنقل تلك الحاويات، لن يعوق ذلك خدمة تلك السيارات فى النقل العادى حيث يمكن النقل داخل الحاويات التى تحملها ويتوافر لها درجة جيدة من الحماية خاصة لما لها من احكام الغلق، فى هذه النقطة ايضاً يمكن اصدار تراخيص نوعية لمقطورات نقل الحاويات رفعا لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل ومنع نقل تلك الحاويات على غيرها من سيارات النقل العادية.

أما القطاع الثانى فيتعلق بتداول ونقل السوائل والغازات فى خزانات حيث نجد ان السوائل والغازات المنقولة من ناحية واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخرى.. وتقسم الدراسة السوائل والغازات من هذا المنظور إلى ثلاثة نوعيات.. هى سوائل وغازات مأمونة أو منخفضة الخطورة وهى التى ينجم عنها خطورة مباشرة مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة، سوائل وغازات متوسطة الخطورة وهى التى ينجم عنها خطورة من الدرجة المتوسطة مثل بعض الكيماويات والغازات الخانقة والمواد البترولة.

والنوع الثالث سوائل وغازات شديدة الخطورة وهى التى ينجم عنها خطورة شديدة مثل غاز الكلور والصودا الكاوية والغازات الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الاكسجين والنتروجين المسالين.

وتقول الدراسة إن نقل السوائل والغازات لايمكن ان يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان السائل أو الغاز يرتفع فوق صندوقها وعلى الأخص تلك السوائل والغازات من النوعية «أ،ب» لان مثل تلك السوائل والغازات تحتاج لعربات نقل يتم تجهيزها بمواصفات خاصة وتصدر لها تراخيص نوعية تحدد نوعية السوائل والغازات التى تقوم بنقلها، ويمكن نقل اسطوانات الكلور ومثيلاتها فى الخطورة والمعبأة فى عبوات اصغر من عبوة خزان كامل بوضع تلك العبوات داخل حاوية محكمة الغلق وتثبيتها باحكام داخل الحاوية ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل ويؤشر على الترخيص باتمام المهمة فى توقيتها بعد انهائها. والقطاع الثالث هو نقل المواد المشعة حيث لابد ان يتم نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصاً وتحت حراسة واجراءات امنية خاصة وتحدد تراخيصها المسارات وتوقيتات السير.

وتؤكد الدراسة على اخضاع السيارات وتجهيزاتها للفحص الفنى الدقيق للمساعدة على جودة المواد المنقولة سواء كانت خامات ومستلزمات انتاج أو منتجات مصدرة أو مستوردة وفى الوقت ذاته تأمين عناصر الأمن والسلامة وعدم تلوث البيئة وتجنب حدوث الكوارث والاعطال على الطرق.

جريدة العالم اليوم ٢ / ١ / ١٩٩٩ العالم اليوم